خطاب

سيادة الرئيس

زين العابدين بن علي

رئيس الجمهورية التونسية

أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة

يلقيه بالنيابة عن سيادته السيد

الحبيب بن يحيى

وزير الشؤون الخارجية

نيويورك، 28 سبتمبر 2004

بسم الله الرحمان الرحيم

السيّد الرئيس،

يطيب لي في البداية أن أتوجّه إليكم بخالص التهنئة بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة متمنّيا لكم كل التوفيق في هذه المهمة السامية.

ويشرفني أن أتلو عليكم خطاب الرئيس زين العابدين بن علي، رئيس الجمهورية التونسية والرئيس الحالي للدورة السادسة عشرة للقمّة العربية، الذي كان يتطلع إلى الحضور معكم في هذه الدورة لولا التزامات أكيدة حالت دون ذلك.

وفيما يلي نص خطاب سيادة الرئيس :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيّد الرئيس،

يطيب لي أن أتوجه إليكم وإلى بلدكم الشقيق جمهورية الغابون، بخالص التهنئة على انتخابكم رئيسا لهذه الدورة، متمنيا لكم كل النجاح والتوفيق. كما أعرب لسلفكم السيد جوليان هونت عن فائق التقدير لإدارته المتميّزة لأشغال الدورة السابقة.

ويسعدني أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى معالي السيد كوفي أنان، الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، على ما يبذله من جهود محمودة للنهوض بدور المنظمة وتكريس أهدافها من أجل استتباب الأمن والسلم في العالم.

وإن تونس التي تجدّد تعلقها بالمبادئ التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة، لتؤكد حرصها الثابت على مواصلة الإسهام في كل الجهود الرامية إلى إصلاح هذه المنظمة العتيدة وتطوير هياكلها، وفي مقدّمتها الجمعية العامة ومجلس الأمن، حتى تبقى المؤتمن على تطبيق الشرعية الدولية، والضامن لتحقيق العدل والاستقرار والتنمية في العالم.

وإزاء تعدد بؤر التوتر في عدة مناطق من العالم، واتساع الهوّة التنموية بين الدول، وتفاقم التحديات التي تواجه الإنسانية، فإن الأسرة الدولية مدعوة إلى العمل على إعادة ترتيب علاقاتها وفق رؤية جديدة، تقوم على التعاون والتضامن والتعايش بين الشعوب كافة.

وهو التوجّه الذي عملنا على تكريسه في القمّة العربية التي احتضنتها تونس يومي 22 و23 ماي 2004 والتي نتشرّف برئاسة دورتها الحالية.

وبالإضافة إلى نتائج القمّة التي شكّلت نقلة نوعية في العمل العربي المشترك، وجهت الدول العربية رسالة واضحة إلى المجموعة الدولية، تجدد فيها تمسكها بالسلام العادل والشامل والدائم خيارا استراتيجيا لحل النّزاع العربي الاسرائيلي، على أساس المبادرة العربية للسلام، والشرعية الدولية، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتنفيذ خريطة الطريق.

وإن مجموعتنا العربية حريصة على تكثيف التحرّك في الساحة الدولية بهدف تفعيل المبادرة العربية للسلام وحشد التأييد الدولي لها.

فالتصعيد الخطير للأوضاع بالأراضي الفلسطينية المحتلة، وإمعان إسرائيل في فرض سياسة الأمر الوقع والاجراءات أحادية الجانب، يدعوان الأسرة الدولية إلى التعجيل بوضع حدّ للعنف الذي يتعرّض إليه الشعب الفلسطيني الشقيق وتأمين الحماية الدولية له، ورفع الحصار عن قيادته الشرعية، وإيقاف الاستيطان، وقبول الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية التي قضت بعدم شرعية بناء الجدار العازل ونادت بإزالته.

إن ذلك كفيل في اعتقادنا، بتهيئة الظروف الملائمة لبناء مرحلة جديدة من الثقة والتفاهم بين جميع الأطراف بالمنطقة، لاستئناف المسيرة السلمية، وتمكين الشعب الفلسطيني الشقيق من استرجاع حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة، وكذلك تمكين الشقيقتين سوريا ولبنان من استعادة كافة أراضيهما المحتلة.

وإذ تجدد المجموعة العربية تمسكها بدعم وحدة العراق الوطنية واحترام سيادته واستقلاله، فإنها تؤكد ضرورة قيام منظمة الأمم المتحدة بدورها الحيوي في هذا البلد الشقيق.

وسنواصل في إطار جامعة الدول العربية، دعم الجهود الدولية لتجسيم تضامن البلدان العربية مع الشعب العراقي، بما يسهم في استتباب الأمن والاستقرار في العراق ويؤمن الظروف الملائمة لإعادة بنائه وإعماره.

كما تدعم الدول العربية الجهود المبذولة أمميا وإقليميا، ولا سيما من قبل الاتحاد الإفريقي، لتحقيق الوحدة والسلام والتنمية في السودان الشقيق، وترحب بالخطوات المتخذة من قبل الحكومة السودانية لتنفيذ تعهداتها بموجب اتفاقها الموقّع بتاريخ 3 جويلية 2004 مع الأمين العام للأمم المتحدة بشأن استعادة الأمن والاستقرار في دارفور.

السيد الرئيس،

لقد شكّلت القمّة العربية مناسبة تاريخية، أكّدت خلالها الدول العربية أن إيجاد الحلول العادلة لمختلف القضايا الجوهرية في المنطقة والتي أثرت في الأمن والسلم الدوليين، من شأنه أن يعزز لدى شعوبها الإحساس بالأمن والسلام، ويدعم مسيرتها في التطوير والتحديث، وفي ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان والمسار الديمقراطي، ويرتقي بدور المرأة ومكانتها في المجتمع، بما ينسجم مع الخصوصيات الثقافية وظروف كل دولة وإمكانياتها، انطلاقا من إرادتها الحرّة والتزامها بالقيم الإنسانية المشتركة.

وإيمانا من الدول العربية بالأهمية التي تكتسيها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في تعزيز بناء المنظومة العربية، أقرّت قمتنا

العربية وضع استراتيجية مشتركة للعمل الاقتصادي والاجتماعي، وخطّة لمكافحة الفقر ودعم جهود التنمية، تجسيما لإرادتها في الإسهام في تنفيذ الخطّة الأممية المنبثقة عن قمّة الألفية.

وإن في تأكيد البلدان العربية الدعوة إلى بلورة مفهوم جديد للتعاون والشراكة المتضامنة مع مختلف بلدان العالم، ما يكرّس نهج الحوار بين الثقافات ويرسخ قيم التسامح والتفاهم والتكامل بينها.

وإنّ الأمل يحدونا جميعا دولا وشعوبا، في أن تكثف الأسرة الدولية ومختلف الأطراف الفاعلة مساعيها من أجل حل المشاكل العالقة بالمنطقة، ومساندة جهود هذه البلدان في تأهيل اقتصادياتها، وتطوير برامجها التنموية والاجتماعية، ضمن إطار التعاون والتنسيق القائمين بين منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

السيد الرئيس،

إن تونس الحريصة على الإسهام في تطوير العمل العربي المشترك، تسعى من ناحيتها إلى إعطاء دفع جديد لعلاقات التعاون القائمة في محيط انتماءاتها الإقليمية.

وتتنزل في هذا السياق مساعينا المشتركة مع أشقائنا قادة الدول المغاربية لتفعيل الإتحاد المغاربي الذي يظل خيارا استراتيجيا لا محيد عنه، ومطمحا مشروعا لشعوب المنطقة في التطلّع إلى مزيد التكامل والتضامن.

كما تظل بلادنا حريصة على مواصلة الإسهام في تركيز هياكل الاتحاد الافريقي وترسيخ أسس الأمن والاستقرار في ربوع قارتنا الافريقية، وإرساء تعاون اقتصادي واجتماعي بين دولها، بما يؤهلها للانخراط الفاعل في مسيرة النماء والتقدّم، وإقامة شراكة نشيطة مع سائر الفضاءات الإقليمية في العالم.

أمّا على الصعيد المتوسطي، فقد شكّلت قمّة الحوار 5 زائد 5 بين البلدان المغاربية والبلدان الأوروبية الواقعة بالحوض الغربي للمتوسط التي احتضنتها تونس في ديسمبر 2003، منطلقا جديدا للتعاون والشراكة المتضامنة بينها، سواء فيما يتعلّق بإشاعة الأمن والاستقرار أو بتحقيق التكامل الاقتصادي والتواصل الثقافي والاجتماعي والحوار السياسي البنّاء.

وتعمل تونس التي تضطلع بمهمّة المنسّق بين المجموعة العربية في إطار المسار الأوروبي المتوسطي، على إضفاء مزيد من النجاعة والحركية على هذا المسار، دعما لمقومات الأمن والاستقرار والتنمية في الفضاء الأوروبي المتوسطي.

السيد الرئيس،

إن إنشاء الصندوق العالمي للتضامن ومقاومة الفقر الذي أُحْدث بناء على المبادرة التي كنّا تقدّمنا بها سنة 1999 والتي اعتمدتها الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في 20 ديسمبر 2002، يعكس مدى تعلّق تونس الدائم بترسيخ مبادئ العدل والتضامن والتنمية المستدامة في العالم، استنادا إلى تجربة رائدة نخوضها بنجاح في هذا المجال على المستوى الوطني منذ عدّة سنوات.

ونعتقد أن هذا الصندوق الذي أصبح آلية أممية، يتطلّب تضافر جهود كل أعضاء الأسرة الدولية، حكومات ومجتمعات مدنية وقطاعات خاصة، من أجل التعجيل بتوفير الموارد المالية لتفعيل نشاطه.

ونحن نقترح في هذا الإطار أن يتمّ إقرار يوم 20 ديسمبر من كل سنة، «يوما عالميا لمقاومة الفقر»، إحياء لتاريخ صدور قرار الجمعية العامة حول إحداث الصندوق، وتكريسا لمفهوم التضامن كقيمة إنسانية ثابتة في العلاقات الدولية.

كما نرحّب بسائر المبادرات التي توفّر دعما إضافيا لتفعيل الصندوق العالمي للتضامن، ونخص بالذكر منها مبادرة فخامة الرئيس لويس أناسيو لولا، رئيس جمهورية البرازيل الفيدرالية.

وتندرج في السياق نفسه الجهود الحثيثة التي تقوم بها تونس لتهيئة أفضل الظروف لاحتضان المرحلة الثانية للقمّة العالمية لمجتمع المعلومات من 16 إلى 18 نوفمبر 2005، والتي كنّا قد بادرنا بالدعوة إلى انعقادها سنة 1998، يقينا منّا بأن عالمنا اليوم في أشد الحاجة إلى إرساء شراكة رقمية متضامنة، تمكّن جميع الدول من الانخراط في المجتمع الدولي للمعرفة الذي نطمح لأن يكون أكثر عدلا وتوازنا، وأن يشكّل جسرا تنمويا وثقافيا متينا يربط بين بلدان العالم، تجسيما للأهداف والمبادئ التي تضمنها إعلان قمّة الألفية.

وأغتنم هذه المناسبة لأجدد الدعوة التي كنا توجهنا بها خلال انعقاد المرحلة الأولى للقمّة العالمية لمجتمع المعلومات بجنيف في ديسمبر 2003 إلى رؤساء الدول والحكومات، وإلى ممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص، وإلى سائر الأطراف الدولية، للمشاركة الفعّالة في قمّة تونس من أجل تأمين أسباب نجاحها، وتحقيق ما نصبو إليه جميعا من رقيّ ورفاه للبشرية قاطبة.

كما يشكّل اعتماد الجمعية العامة للمبادرة التونسية الخاصة بإعلان سنة 2005 سنة دولية «للرياضة والتربية البدنية»، إقرارا بأهميّة هذين العاملين في توثيق عرى الصداقة والتعاون والتقارب بين الشعوب وفي مزيد إشاعة السلم والتنمية في العالم.

وإننا على يقين بأن جميع الدول تدرك الأبعاد النبيلة لهذا الإعلان ولن تدّخر جهدا في تكريسه ضمن برامجها الوطنية خلال السنة القادمة.

السيد الرئيس،

إنّ استفحال ظاهرة الإرهاب في عصرنا يقتضي المزيد من إحكام التنسيق الدولي للتصدي لهذه الآفة ودرء مخاطرها، من خلال معالجة أسبابها، وإيجاد حلول عادلة لعدد من القضايا الدولية العالقة، وتقليص مظاهر الفقر والإقصاء والتهميش في العالم.

وتعتقد تونس أن العلاقات الدولية لا تنمو ولا تزدهر إلا في ظل الحوار والوفاق والتضامن، بمنأى عن التعصّب والتطرّف ومخاطر الفتن والحروب، وفي كنف العدل والاحترام المتبادل والتعاون المتكافئ بين الأفراد والمجموعات والشعوب، حتى يعمّ الأمن والسلم والاستقرار العالم، وتتوجه البشرية إلى المستقبل بأكثر ما يمكن من الثقة والتفاؤل والطموح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.